

تجاذبات اللفظ والمعنى في كتاب المنزع البديع للسجلماسي
**Interactions between Vocabulary and Meaning in Sjlimassi's
Book "Almanzae Albadiea"**

* مفيدة عليوط

Alliouat Moufida

جامعة أبو القاسم سعد الله - الجزائر 2

AbuQassimSaadAllah university – algiers2

.alliouatmoufida@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/03/02

تاريخ القبول: 2021/11/08

تاريخ الإرسال: 2021/06/30

مَدْحُ حَيْضِ الْبَيْتِ

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين اللفظ والمعنى في النقد القديم، مجسدا في كتاب المنزع البديع للسجلماسي، حيث تأرجحت العلاقة بين الطرفين تبعا لسلطة كل منهما على الآخر وفق ما يقتضيه سياق الكلام، وقد استخدمنا المنهج الوصفي لمناسيته لهذه الدراسة العلمية حيث استقصاء الحقائق و وصفها وتحليلها وتفسيرها، كما استعنا بالمنهج التاريخي في تتبع مسار نظرية اللفظ والمعنى تاريخيا، كما حاولنا استنباط أبواب التفاضل بين العنصرين حسب ثلاثة سياقات: ما يفضل به اللفظ على المعنى وما يفضل به المعنى على اللفظ وما يعادل فيه اللفظ المعنى، وقد أقر السجلماسي أن الدلالة لا تتحقق إلا بتزواج اللفظ والمعنى للوصول إلى الغاية المثلى للبلاغة.

الكلمات المفتاح: لفظ، معنى، سجلماسي، منزع بديع، دلالة

Abstract:

This study deals with the relationship between pronunciation and meaning in the old criticism, reflected in Sjlimassis's book "AlmanzaeAlbadiea", where the relationship between the two parties fluctuated according to the authority of each other as required by the context of speech, and we used the descriptive approach to its occasion for this scientific study where the facts were investigated, described, analyzed and interpreted, and we used the historical approach to follow the course of the theory of pronunciation and meaning historically, and we tried to devise the doors of differentiation between the two elements in three contexts: Thanks to the word over meaning, what the meaning prefers to the word and the equivalent of the

* مفيدة عليوط . alliouatmoufida@gmail.com

word meaning, the Record has acknowledged that the meaning is achieved only by mating the word and meaning to reach the optimal end of rhetoric

Keywords : vocabulary, meaning, Siglimassi, ManzaeaBadiaea, significance



توطئة

شغلت قضية اللفظ والمعنى حيزًا كبيرًا في الدراسات النقدية القديمة من حيث نظرة البلاغيين والنقاد القدماء إليها، وفقا للتغير الزماني الذي واكب نظرة كل ناقد، بناء على اجتهاداته الشخصية من جهة، ونظرة السابقين إليها من جهة أخرى، حيث اختلفت الآراء في النظر الى هذه القضية، بين من يعتبر المعنى سابقا على اللفظ ومن يعتبر اللفظ سابقا على المعنى، بناء على مدى تأثير أحدهما في الآخر.

ولأن اللغة عبارة عن تركيبية من الشكل والجوهر، فإنّ الحديث عن اللفظ والمعنى أمر لا ينجح نحو الاهتمام بهذه القضية في حد ذاتها، بقدر اهتمامه بالمكانة العامة التي يمكن أن تحتلها هذه القضية، في إطار التفاعل العام بين مكونات الخطاب القائمة أساسا على الانسجام بين الألفاظ في شقها الخارجي الذي يعتمد على تراصف الحروف وتآلفها، وبين المعاني في شقها الداخلي الذي يقوم على استحضر الصورة الذهنية التامة المقصد وصفائها.

وقد نشأت هذه القضية في ظل الاهتمام بإعجاز القرآن والبحث في بلاغة النظم القرآني من حيث أنه يحمل تفردا في النظم لا يمكن محاكاته بأي شكل من الأشكال، ذلك بأن العرب ورغم نبوغهم الكلامي الذي شهدت به أشعارهم وخطاباتهم، إلا أن «نظم القرآن على تصرف وجوهه وتباين مذاهبه خارج عن المعهد من نظام جميع كلامهم، ومباين للمألوف من ترتيب خطابهم، وله أسلوب يختص به، ويتميز في تصرفه عن أساليب الكلام المعتاد»¹.

لقد عرفت قضية العلاقة بين اللفظ والمعنى تجاذبات كثيرة بين فريقين ينتصر كلٌّ منهما إلى طرف دون آخر، حيث ينتصر أحدهما للفظ في حين ينتصر الثاني للمعنى، ويعتمد كلٌّ منهما حججا ودلائل تبرر سبب هذه الأفضلية، إلى أن وضع عبد القاهر الجرجاني حدًا لهذا التفاضل بين الطرفين، وجعل تباينهما اتحادا يصنع الفارق في النظرة العامة نحو الخطاب اللغوي بحديه اللفظي والشكلي.

والتداخل الحاصل بين النظرة إلى الألفاظ والمعاني، مرده نظرة كل فريق إلى الكلام باعتبار وقعه في النفس، من حيث التقبل أو النفور، ولهذا تصنف الأولوية بينهما حسب ارتياح الذهن في تشكيل الصورة الكلامية،

فالمنتصر للفظ يرى أن الذهن يستقبل الألفاظ أولاً ثم يحيلها إلى معانيها، أما المنتصر للمعنى فيرى أن المعاني ترسم مجالها الخاص أولاً ثم تستجد بالألفاظ فتسعفها في الوصول إلى المرسل إليه، ولكن يبقى اهتمام كل طرف منصباً على ما اختاره دون فصله عن الإطار العام الذي يصوره النظم بصفته الأولية التي لم تنتقح بعد، ولهذا كان الأصوب في الحالتين إحداث التضافر بين العنصرين دون فضل لأحدهما على الآخر، مع مراعاة خصوصية الروابط بين الطرفين، في نسبة طغيان أحدهما على الآخر.

أولاً: جدلية اللفظ والمعنى في النقد العربي القديم

عرفت علاقة اللفظ والمعنى خلافاً في المفهوم والارتباط بين طرفي المعادلة، وذلك تبعاً لرؤية النقاد لها، حيث تباينوا في آرائهم وفقاً للرؤية الشخصية في سلطة كل طرف على الآخر، بين موجد للفظ على حساب المعنى وبين موجد للمعنى على حساب اللفظ، وبين معادل لهما مزاج لوظيفتهما، ولكل قسم حججه وأدلته بما يفتح مجالاً للقبول أو الرفض، نستعرض بعضاً منها كما يلي:

1. فريق اللفظ

أولى فريق اللفظ مكوناً من ابن جني والجاحظ وأبي هلال العسكري وابن خلدون اهتماماً كبيراً بالشكل ممثلاً في التركيب الخارجي للغة، ورأى أن الألفاظ هي الترجمان الأساسي للمعنى، ولولاه لفقد كثيراً من قيمته، ولكن هل تمثلت قيمة الألفاظ في ذاتها أو في انسجامها مع المعنى؟ ذلك هو التساؤل الذي يُحدث ارتباكاً في فهم هذه القضية انطلاقاً من أقوال الفاعلين فيها، ويمكن أن نأخذ موقف الجاحظ كمشرقي وابن خلدون كمغربي لكي نرسم صورة توضيحية للموقف العام لأنصار اللفظ.

أ - نظرية اللفظ عند الجاحظ: يرى الجاحظ بأن الألفاظ هي الدعامة الأساسية للكلام، وأنها من تمتلك سبق والأفضلية، باعتبار أنها معيار الحكم على الفصاحة من عدمه، ذلك أن انتقاء اللفظ الجيد قد يستعصي على الكثير، ولولا ذلك لكثير الفصحاء ولانتشر الخطباء، وذلك ما يُلحظ في ظاهر قوله أن: «المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي، والبدوي والقروي والمدني، وإنما الشأن في إقامة الوزن، وتخير اللفظ، وسهولة المخرج، وفي صحة الطبع وفي جودة السبك»².

ويبدو من ذلك أن المعاني يمكن أن تؤدي بأي طريقة، سواء بجيد اللفظ أم برديته، بل يمكن حتى أن يصل المعنى بالإشارة في حالة من يفقد النطق على الكلام، ويمكن أن يفهم المعنى بالرسم أو النقش، وهذا ما عبرت عنه عبارة " المعاني مطروحة في الطريق " والتي تحمل نوعا من الامتهان للمعنى، وعليه فالذي يحدد نجاح القول وتميزه هي الألفاظ الفصيحة السليمة الحروف والمخارج، وترابط الألفاظ وانسجامها وصحة ترتيبها في تنوعها بين الأفعال والأسماء، وهذا هو معيار الفصاحة في الكلام العربي، إذ طالما ارتبط اللفظ بالفصاحة والمعنى بالبلاغة.

ولذلك فاختيار اللفظ عند الجاحظ ليس اختيارا قاصرا متوقفا عند اللفظ بل يتعداه الى النسيج العام، ذلك «أن النظم أو بعض مترادفاته كالسبب تذكر كمواصفات نص اكتملت له صفات الجودة ألقاها ومعاني ثم سبكا»³.

وقد سار أبو هلال العسكري مسار الجاحظ باختياره الألفاظ لقيادة المعاني، باعتبارها تحمل السبق في التعرف على كنه الخطاب فور تلقيه، فالنص يُستكشف بمجموع الألفاظ التي تشكله، قبل أن تتضح معانيها الواحد تلو الآخر، فيقول في كتاب الصناعتين: «إن الكلام ألقاها تشتمل على معان تدل عليها، ويعبر عنها، فيحتاج صاحب البلاغة الى إصابة المعنى كحاجته الى تحسين اللفظ.. لأن المدار بعد على إصابة المعنى.. ولأن المعاني تحل من الكلام محل الأبدان، والألفاظ تجري معها مجرى الكسوة»⁴.

ب - نظرية اللفظ عند ابن خلدون: أورد ابن خلدون في مقدمته: «إن صناعة الكلام نظما ونثرا إنما هو في الألفاظ لا في المعاني، وإنما المعاني تُبع لها، فالصانع الذي يحاول ملكة الكلام في النظم والنثر، إنما يحاولها في الألفاظ بحفظ أمثالها في كلام العرب»⁵.

فقد رفع صاحب المقدمة من قيمة اللفظ، إلى درجة اعتباره المرجعية الأساسية لمن يرغب في امتلاك ناصية اللغة العربية شعرا أم نثرا، ولكن لهذه السببية أن تحبو في فترة معينة ولظروف خاصة، ومثال ذلك ما وصله العرب من نقاوة لغوية في العصر الجاهلي، حيث كان امتلاك الفصاحة اللغوية أمرا شائعا لدى الكثير رجالا ونساء وغلمانا، وإن تفوق بعضهم لدواعٍ فطرية.

ولكن قول ابن خلدون أن: «المعاني موجودة عند كل واحد، وفي طوع كل فكر منها ما يشاء ويرضى، فلا يحتاج إلى تكلف صناعة في تأليفها، وتأليف الكلام للعبارة عنها هو المحتاج للصناعة»⁶، يوافق ما حدده الجاحظ من حسن السبب، وهو يرمي بذلك أن ما يقابل المعنى ليس اللفظ، وإنما تأليف الألفاظ ببعضها أي ما يوافق مفهوم النظم، لأن اللفظ منفردا لا يمكن أن يحقق خطابا متوازنا، بعيدا عن ارتباطه

بغيره من الألفاظ في سياق متكامل، يتولد معه بالضرورة ارتباط متعدد بالمعاني، مما ينتج عنه المقصد الصريح للغة.

ومفاد هذا القول إن الألفاظ هي مُغلّفة المعاني، ولا يمكن الوصول إلى الثاني دون اختراق الأول، ولهذا أولى العسكري اهتماما باللفظ باعتبار الوظيفة التي يقدمها للمعنى، فلو استعصم اللفظ وعُسرَت مقاليدِه كان استعصاء المعنى أَدْعَى، ولهذا تقدم اللفظ باعتباره الجدار المحيط بالمعنى على هذا الأخير الذي يعتبر المجال المحصور داخله.

2 - فريق المعنى

رأى الفريق المنتصر للمعنى ممثلا في أبي حامد الغزالي وقدامة بن جعفر أن اللفظ ما هو إلا وعاء يحمل ما يُسكَب فيه دون فضل له على أحد، وأن المعنى هو الأهم في معادلة جودة الخطاب - قابلية التلقي، إذ قد يحمل اللفظ تأويلات مختلفة تتعدد من خلالها المفاهيم، ويصبح المعنى قابلا للتطويع وفق السياق الذي يقتضيه.

نظرية المعنى عند أبي حامد الغزالي: أقر أبو حامد الغزالي في كتابه الأصول بأن المعاني تملك السبق والأفضلية في تحديد مسار الخطاب، وأنها من تحمل القدرة على تكييف الألفاظ وفق الهدف الذي ترومه، ولذلك يُبالغ في المفاضلة بين اللفظ والمعنى بوصف الضياع والهلاك لمن خالف المنهج الذي جنح إليه، فيقول: «فاعلم أن كل من طلب المعاني من الألفاظ ضاع وهلك، وكان كمن استدبر المغرب وهو يطلبه، ومن قرر المعاني أولا في عقله ثم أتبع المعاني الألفاظ فقد اهتدى»⁷.

وتقرير المعاني في الذهن عند أنصار المعنى مرده تحكم العقل في مقصدية الرسالة اللغوية، حيث تتقرر الفكرة مجردة في الخيال الشخصي للمرسل، ثم هي من توظف اللفظ بالسلطة التي تمتلكها وتمتلك توجهها.

وبناء عليه فإن قصد المتكلم مدحا استعمل ألفاظ المدح، وإن قصد هجاء استعمل له ما يليق به، وإن قصد معنى الفعل اللازم وظفه، وإن أراد معنى فعل متعدد كان له ذلك، بما يجعل اللفظ تابعا له، «كما أنه إن كان المعنى فحما كان اللفظ الموضوع له جزلا، وإذا كان المعنى رشيقا كان اللفظ رقيقا، وإذا كان غريبا كان اللفظ غريبا، وإذا كان متداولاً كان اللفظ مألوفا»⁸.

نظرية المعنى عند قدامة: سعى قدامة بن جعفر في كتابه "نقد الشعر" إلى البحث عن مجال تقييمي للشعر، يفتح من خلاله آفاق التمييز بين جيد الشعر وورديته، من خلال وضع مقارنة منطقية بلاغية، بل

إنه «كان يسعى إلى إقامة علم خاص بنقد الشعر؛ وهو علم يستند إلى مقولات فلسفية، ومنطقية، تسعى إلى بناء منطق خاص بالشعر، يميزه من غيره من الفنون الأخرى»⁹.

ويجعل قدامة جودة الشعر أقصى ما تطمح إليه البلاغة، وهذه الجودة يعبر عنها بالائتلاف، أي حسن الاتساق بين الأطراف المختارة للتعبير، بما يصنع توافقاً بين حسن اللفظ وتتمام المقصد، ولهذا تحدث قدامة عن الائتلاف ومفهومه ضمن علاقات ثنائية ائتلاف اللفظ مع المعنى: ائتلاف المعنى مع الوزن، و ائتلاف اللفظ مع الوزن، ثم ائتلاف المعنى مع القافية¹⁰.

كما رأى أن جودة المعاني هي الغاية الأولى من نظم الشعر، وما اللفظ والوزن والقافية إلا وسائل لتحقيق ذلك، وأن قيمة هذه العناصر تتجسد بمقياس التألف المحقق بينها وبين المعنى.

ولذلك يقول قدامة في كتابه: «وعلى الشاعر إذا شرع في أي معنى كان من الرفعة والضعفة والرفث والنزاهة والبذخ والقناعة والمدح، وغير ذلك من المعاني الحميدة أو الذميمة، أن يتوخى البلوغ من التجويد في ذلك إلى الغاية المطلوبة»¹¹.

والجودة التي يتحدث عنها قدامة هي غاية البلاغة، أي الوصول إلى أقصى انسجام بين أقطاب الكلام، وهو ما عبر عنه بالائتلاف، أي حسن الاتساق بين الأطراف المختارة للتعبير، بما يصنع توافقاً بين حسن اللفظ وتتمام المقصد.

و بناء على سبق يمكن القول بأن قدامة من أنصار المعنى، فراح يسعى للبحث عن صيغة تكاملية يجعل بها اللفظ طبعاً للمعنى، «لأن الألفاظ ليست في حقيقتها إلا مجموعة من الأصوات، تواضع أصحاب لغة ما على أنها تحمل معاني بذاتها، وأنها تنقل إليهم تلك المعاني والأفكار»¹²، وعليه فخدمة اللفظ للمعنى هي خدمة تميم وليس خدمة تفضيل.

3 - فريق اللفظ والمعنى

وقف فريق اللفظ والمعنى ممثلاً في ابن رشيق والجرجاني وابن الأثير موقفاً متوازناً بين الرأيين السابقين فلا هو يميل للأول ولا هو ينتصر للثاني، بل حاول أن يضع رابطة تجمع بين الطرفين، بحيث يتحول انفصالهما إلى التحام يسد ثغرة كل من الرأيين.

فقد رأى ابن الأثير أن اللفظ والمعنى يصنعان تكاملاً في بناء الخطاب، حيث يقول: «واعلم أن المعنى هو عماد اللفظ، واللفظ هو زينة المعنى والمعاني بمثابة الأرواح والألفاظ بمثابة الأجساد»¹³.

ونفس هذا الرأي اقترحه ابن رشيق في كتابه "العمدة" حيث رأى أن لا فائدة يحققها أي طرف بمنأى عن الثاني، فإن (اختل المعنى كله وفسد، بقي اللفظ مواتا لا فائدة فيه وإن كان حسن الطلاوة في السمع ... وكذلك أن اختل اللفظ جملة وتلاشى لم يصح له معنى لأننا لا نجد روحا في غير جسم البتة)¹⁴

أما الجرجاني فقد أسهب في تفصيل الموضوع كما يلي:

نظرية اللفظ والمعنى عند الجرجاني: نحا الجرجاني منحى الرأي الموافق لتمتين العلاقة بين اللفظ والمعنى، حيث رأى أن المعاني هي الأساس، في حين تتبع الألفاظ تصور المعاني في الذهن وترجمه إلى شكل صوري تشكله الكلمات حيث يقول في كتابه أسرار البلاغة: ((إنّ هذا الحكم - أي الاختصاص في الترتيب - يقع في الألفاظ مرتبا على المعاني المرتبة في النفس - المنتظمة فيها على قضية العقل)¹⁵.

فيقرر الجرجاني بأن الألفاظ تابعة للمعاني التي تتشكل في الذهن وفق ترتيب معين، ثم تجسده الكلمات وفق ذلك الترتيب بمعادلة أن كل لفظ يقابل المعنى المعبر عنه، لذلك رأى بأن ترتيب الألفاظ قابل للتغيير والاختلاف، وكل اختلاف يحدث في هذا النظام يتولد عنه اضطراب في تنسيق المعاني تجاه بعضها .

كما خطأ المنتصرين للفظ ورأى أنهم يساهمون في إفساد اللغة وتكثيرها حيث قال: ((إذ الألفاظ خدم المعاني والمصرفة في حكمها، وكانت المعاني هي المالكة لسياستها، المستحقة طاعتها، فمن نصر اللفظ على المعنى كان كمن أزال الشيء عن جهته، وأحاله عن طبيعته، وذلك مظنة من الاستكراه، وفيه فتح أبواب العيب والتعرض للشين))¹⁶.

ورغم أن الجرجاني يرى في نظرية النظم أنها مرتبطة بالكلم، أي الألفاظ في انسجامها العام المؤدي إلى حدوث تكامل في المفهوم العام للخطاب، إلا أن هذا الارتباط يبقى قائما في الأساس على تبعية اللفظ للمعنى، وعلاقتهم بالنحو، حيث ورد في دلائل الإعجاز أن ((اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيه في النفس))¹⁷.

وتبعية اللفظ للمعنى هي تبعية تركيب وليس تبعية مفردات، أي أن يكون الانسجام قد حدث نتيجة ارتباط كل لفظة بمعناها، ثم باللفظة التي تردفها والمتصلة بمعناها هي الأخرى وهكذا دواليك، ((إذ أن التعليق الذي يربط الجملة بالأخرى تعليق نابع من المعنى - كما تقدم - وليس من اللفظ من حيث هو لفظ))¹⁸.

وهذا التركيب المتعلق هو الذي يؤسس لمفهوم النظم عند الجرجاني والذي ينطلق في الأساس من قوانين النحو الصارمة، التي تضبط علاقة التراكيب ببعضها البعض، ودرجة انصياحها لحدود اللغة، ولذلك لا يمكن الحديث عن جودة اللفظ منفردا ما لم ينظم إلى سياق متكامل.

وقد نحا حازم القرطاجني - معاصر السجلماسي - منحى الجرجاني في نظريته النظمية، في الربط بين النظم والسليقة، حيث يرى أن القدرة على صناعة الانسجام في الكلام بواسطة الربط بين اللفظ والمعنى هي عملية تبتعد عن التكلف والاصطناع، بل تسترسل عفويا باسترسال المعاني في الذهن فيقول: إن «النظم صناعة آلتها الطبع، والطبع هو استكمال للنفس في فهم أسرار الكلام والبصيرة بالمذاهب، والأغراض التي من شأن الكلام الشعري أن ينحى بها نحوه»¹⁹.

فالكلام هو عملية تبادل للمعاني بين الطرفين يتحقق من خلالها فهم للرسالة التي يتداولها المتواصلان، مهما كان صنف هذه الرسالة، توافقا أم عتابا أم طلبا أم سؤالا، وتحقق هذه الغاية مرهون بمدى قدرة الألفاظ على قولبة المعاني لدرجة الانصهار، ويتوافق ذلك مع نظرية حازم في تناسب المعاني التي تنص على أنه لا يمكن للمعنى المنفرد أن يحمل قيمة ذاتية منفصلا عن المعاني التي تتظافر معه في تشكيل الخطاب.

وعلى خطى القرطاجني فإن قضية اللفظ والمعنى قد وجدت صداها عند السجلماسي الذي أولاهما اهتماما كبيرا، حيث شغلت معظم كتاب المنزغ، بل إن مباحث الكتاب كلها اندرجت تحت بند العلاقة بين اللفظ والمعنى، ومدى توافقهما مع بعضهما، وقد أشار محقق المنزغ الى هذه القضية بقوله: «وقد أخذت نصيبها الأوفر من منزغ السجلماسي كلما قاده السياق إلى لون من ألوانها في إطار فلسفة النظم»²⁰.

ثانيا - نظرية اللفظ والمعنى عند السجلماسي

أبدى السجلماسي من خلال كتاب المنزغ اهتماما كبيرا بقضية اللفظ والمعنى في إطار العلاقة الثنائية التي تربط بين المفهومين، مجسدة في عملية التكامل التي تصنعها الروابط الجامعة بين اللفظ بجماليته الصورية وبين المعنى بماهيته المعنوية، حيث يرتبط اللفظ والمعنى بعلاقة تبادلية نفعية تحمل خصوصية التأثير، حيث يحمل اللفظ صورة شكلية تركيبية في حين يحمل المعنى صورة ضمنية تعبيرية، ولا تتم وظيفة الأول إلا باستيعاب الثاني، فاللفظ هو الحاصر للمعنى والمحدد لمجاله التعبيري.

فاللغة هي مجموعة من الألفاظ المترابطة ضمن سياق معين تحدده الغاية من الخطاب في جوهره ثم في طبيعة المرسل إليه بما يحمله من دلالات مختلفة، تبعا لاختلاف الغاية ثم اختلاف المستقبل وحتى المرسل، وهي المترجمة لكل المعاني مهما اختلف توجهها.

لقد وضع السجلماسي قضية اللفظ والمعنى لبنة أساسية في بناء مفاهيم العديد من الأجناس التي وظفها في كتاب المنزع، بل جعل الأجناس تتحدد وفق وظيفة المعنى، ولم تكن هذه القضية مجردة في معناها الذاتي من حيث العلاقة التي تربط اللفظ والمعنى كمصطلحين مستقلين، بل توسعت لتشمل العلاقة بين الألفاظ فيما بينها كوحدة مستقلة أو المعاني وحدها مستقلة هي الأخرى، ولكن ظلت العلاقة بين اللفظ والمعنى العلاقة الأكثر تفاعلا من العلاقات الداخلية لكل مصطلح على حدة.

ولم تخل نظرة السجلماسي لهذه القضية من الصبغة التقييمية أو التفضيلية بالأخص، حيث حدد أولى مراتب جودة الكلام عنده بالتوافق التام بين اللفظ والمعنى وهو ما أسماه بالمساواة، حيث يقول: «فإن الألفاظ بما هي ذوات معان، والمعاني بما هي ذوات ألفاظ، ينبغي لكل منهما أن يكون طبقا للآخر، وإن أمكن امساس اللفظ شبه المعنى فهو أتم وأفضل»²¹.

ويرى السجلماسي أن هذه العلاقة بين العنصرين تقوم على سياسة التفاعل والتكامل، إذ أن كل طرف هو خادم للثاني بطريقته بعيدا عن تحميل أي عنصر المسؤولية التبليغية وحده دون غيره، فالمعنى يتشكل في الذهن باحثا عن اللفظ وهذا الأخير يوظف خصائصه التواصلية خدمة وترجمة للمعنى، لذلك ورد في المنزع تحت النوع الأول المسمى بالتنويه، «والسبب في ذلك ولوع النفس بتصور المعاني وعنايتها بتحصيلها وتفهمها، فمتى ورد عليها اللفظ - والألفاظ كما قيل خَدَمَةُ المعاني والجسر المنصوب إليها وإلى تعريفها...»²².

ولا يخلُ هذا الرأي من الإشارة إلى أنّ هذه العلاقة اتفافية عفوية، تصدر استرسالا من النفس تفاعلا مع الملكة الكلامية المتوفرة لدى المرسل، ولا يُجَنَح فيها إلى التخطيط المسبق في كيفية التوفيق بين العاملين، وأي منهما يحقق نجاح الثاني.

وفي هذا السياق خالف السجلماسي ما اختلف عليه النقاد القدماء في نظرهم إلى قضية اللفظ والمعنى وتقوقعهم ضمن فريقين كما أوردنا ذلك سابقا، وهو في هذا يوافق ملكة النظم التي تبني على أساس التوفيق بين اللفظ والمعنى في وظيفتهما التكاملية، وليس في انفراد كل وظيفة على حدة.

وتحقق الانسجام بين اللفظ والمعنى وتظافرها في تحقيق نجاح الرسالة اللغوية بنسب جمالية متفاوتة، هو ما يحقق مفهوم النظم، «وتحدد قيمة اللفظ أو قيمة معناه بمقدار ما يوحي به من المعنى، ويحدد هذه القيمة فيزيد في استحسانها أو استهجانها معرض سياقها الذي يتكشف بانضمام اللفظ إلى اللفظ»²³.

ولكن السجلماسي يربط كلمة النظم بكلمة الأسلوب، حيث يقول تحت نوع المقايضة: «وكان من اختلاف المعنى وفساد النظم مالا يخفى»²⁴، والقصد فساد الأسلوب، وكذلك حين قوله: «والشريطة في هذا النوع من البلاغة والأسلوب من النظم تساوي طريقي القضيتين في انعكاس أحدهما على الآخر»²⁵.

ودلالة المعنى عند السجلماسي تخضع بطريقة أو بأخرى إلى علاقته باللفظ وطريقة انتسابه إليه، ومثال ذلك ما ورد تحت نوع التداخل من كون المعاني في انتسابها للفظ تنقسم قسمين²⁶

- 1- ما يملك لفظا أو قولا دالا عليه مختصا به كالمدح والذم والسبب والمسبب ...
- 2- ما يملك لفظا أو قولا دالا عليه كالأيجاب والسلب والطلب والقبول...

ومثلما يشترط حسن البيان توافق اللفظ والمعنى في الدلالة والتعبير، فانه يشترط إفرادا وتركيبا، وحتى إن اجتمعت ألفاظ معينة لتحمل معنى واحدا فإنها تنزل أيضا بمنزلة اللفظ المفرد، لأن اللفظ المفرد لا يُستساغ له إلا أن يعبر عن نظيره، ولذلك قسمها السجلماسي إلى:

- 1- ألفاظ مفرد دالة على معان مفردة وهي ثلاثة أجناس الاسم والكلمة والأداة وتسمى بسائط أول.
- 2- ألفاظ مركبة تركيب قيد واشتراط منزلة منزل اللفظ المفرد قوة ودلالة، وتسمى بسائط ثوان وتحقق في هذه الحالة جزءا من القول فقط²⁷.

وعلى عادة السجلماسي الفلسفية فان تحليله للأنواع لا يخلو من نمط التقسيم والتفريع والتركيب، فالألفاظ تنقسم بحسب نسبتها الى بعضها البعض، والمعاني تنقسم هي الأخرى بحسب نسبتها الى بعضها البعض، ثم ينقسم اللفظ والمعنى معا بحسب نسبتها الى بعضهما البعض.

ثالثا: علاقة اللفظ بالمعنى في كتاب المنزع

صنف السجلماسي مباحثه العشرة بناء على وظيفة المعنى في الخطاب، وجعل العلاقة بين اللفظ والمعنى أساسا لتقييم النصوص، في دلالة ارتباط أحدهما بالآخر مهما كان نوع هذا الارتباط، إذ قد يطغى اللفظ على المعنى أو قد يطغى المعنى على اللفظ أو يحدث الاتفاق بينهما في معيار تعبير الأول عن الثاني، وبناء على هذا التفاعل يتم تقييم جودة الخطاب منعدمه، ويقاس على ذلك معايير عليه تكون الروابط الأساسية بين قطبي الإرسال الكلامي كما يلي:

أ- ما يفضل فيه اللفظ على المعنى:

- 1- ما فُضِّل فيه اللفظ على المعنى ويسمى مفاضلة، وذلك بأن يعبر القائل بعدد الألفاظ من أجل تأدية معنى واحد، أي أن الألفاظ تكون زائدة على المعاني، وتتخطى مستوى التوافق بينها، مما يولد حشوا في الكلام، ولا يميل السجلماسي إلى تفضيل اللفظ حيث يراه إهدارا للكلام وخروجاً به عن مستوى البلاغة الذي تنشده الجمالية اللغوية العربية، فيقول: «إذا فضل اللفظ على المعنى فهو هدر وحشو»²⁸.
- 2- دلالة اللفظ الواحد على معانٍ كثيرة: وذلك ما يسمى بالمشترك اللفظي، وهو أن يحمل اللفظ الواحد معانٍ مختلفة، ويسميه السجلماسي باللفظ المتواطئ، ويقول: إنّ «اللفظ المتواطئ هو الدال على المعاني الكثيرة»²⁹.

- 3 - انسياب المعاني وفقاً لورود الألفاظ ويسمى بالتنويه: وتكون المعاني هي الرائدة في هذا المجال، حيث ترد بسهولة حسب تواتر الألفاظ وانسيابها، وهي أيسر في التبليغ حيث تبتعد عن الغموض وعن تعسر الفهم، ويقول السجلماسي أن التنويه يتحقق «متى ورد عليه اللفظ أو الألفاظ كما قد قيل خَدَمَتْهُ المعاني والجسر المنصوب إليها وإلى تعريفها»³⁰.

ب - ما يفضل فيه المعنى على اللفظ

- 1- الاستعارة: وهي من أهم معالم علم المعاني، ويفضل المعنى على اللفظ فيها بأن يكون التركيز على المعنى وبلاغته دون تحديد للفظ الذي يعبر عنه، بل يمكن أن يستعار له لفظ آخر يؤدي المعنى المقصود، مع الحفاظ على الرابطة مع المعنى عن طريق قرينة تحمي هذا الانتماء، وهي باختصار « أن يُستعار للمعنى لفظ غير لفظه»³¹.
- 2- الإشارة: يفضل المعنى في هذه الحالة عن اللفظ تفضيلاً بينا، ذلك أنه يمكن أن يستغنى عن التصريح باللفظ مطلقاً، ويستعان بدلاً لذلك بأحد الدلائل عليه، فتتدنى نتيجة لذلك درجة اللفظ أمام المعنى، فهي «العبارة عن المعنى بلوازمه دون التصريح باللفظ»³².
- 3 - الإيجاز: وهي الدلالة على المعنى بأقل الألفاظ، وهي عكس الحشو، وهي ركن أساسي من جماليات البلاغة، ذلك أن هذه الأخيرة تتطلب خروج الكلام عن سياق العادة، لتنحو به نحو الغموض، ويقارب ذلك تجسيد «العبارة عن الغرض بأقل ما يمكن من الحروف»³³.

4- التتبع: هو محاولة التعبير عن المعنى، بلفظ لا يوافقه تماما، ويُستعاض عن ذلك بلفظ آخر يرادفه ويؤدي ذات معناه، فيقول السجلماسي أن التتبع: «هو أن يريد الدلالة على ذات المعنى فلا يأتي باللفظ الدال على ذلك المعنى لكن بلفظ هو تابع أو ردف»³⁴.

ج - ما يعادل فيه اللفظ المعنى

1- تقرير المعاني ثم تطبيق الألفاظ: ويسمى المماثلة، وذلك لاعتبار أن تقرير المعاني يكون على مستوى الذهن، حيث يتم استحضارها نفسيا واختيار المعاني التي تفي بالمقصود من الرسالة اللغوية، ثم يتم سكبها في قوالب لفظية تخرجها للظاهر العيان.

2- المطابقة التامة بين الألفاظ والمعاني: وذلك بأن يحمل اللفظ دلالة مقتبسة من الدال نفسه، مثل صرّ الجندب، أي أحدث صوت الصرير، ومنه خرير المياه، فاللفظ حمل حروفا تؤدي نفس الصوت الذي تؤديه المياه عند جريانها³⁵.

3- المرادفة: وهي أن يرادف أول المعنيين المعنى اللاحق، وذلك بأن يؤدي لفظان بمعنى واحد نفس الدلالة ثم تتكرر في نفس السياق، ورأى السجلماسي أنها «ترديد المعنى الواحد بعينه وبالعدد مرتين بلفظين متفقي الدلالة»³⁶.

4- المطابقة: ويتداخل هذا الغرض أيضا مع المشترك اللفظي الذي فضلنا فيه اللفظ على المعنى، ولكن المطابقة هنا تكون ضمنية، من حيث تطابق المعنى الأول بالمعنى الثاني في قصدية الدلالة، وورد في المنزع أنه «إذا كان اشتراك المعنيين في اللفظ الواحد بعينه هو اللفظ المشترك فلا حجر ولا نكير في تلقيب المعنى الأول أو المعنى الثاني باسم المطابقة»³⁷.

فالعلاقة اللفظ والمعنى عند السجلماسي تتشعب إلى علاقات داخلية متعلقة بدلالة اللفظ أو المعنى كل في إطاره الذاتي المنفصل بدلالاته ومعانيه، ثم في علاقته بالطرف الآخر من ناحية التفاعل والتأثر بين الماهيتين، ولذلك حين تتشكل العلاقات الخارجية الثنائية، فإن الأمر يستوجب المرور بمراحل تحدد طريقة التأقلم بين الطرفين.

رابعا: العلاقة الدلالية بين اللفظ والمعنى في كتاب المنزع

تحدد مجالات التوظيف الدلالي للألفاظ بناء على معايير الانتقاء والتوظيف، فكلمات تستعملها العامة في تواصلها مثل باب وحصان وعربة يمكن الاتفاق على دلالتها اجتماعيا دون إشكال أو استكراه، في

حين أن ألفاظا مثل الماهية والكُنْه والمتواطئ تجدد استثنائيا في الاستعمال العامي لضرورة التخصص وصعوبة التجريد.

ولهذا تنقسم الألفاظ حسب دلالتها الفردية من جهة، ومن حيث دلالتها لدى مستعمليها من جهة أخرى، ويمكن أن يشوب تقسيم دلالة الألفاظ إلى عام وخاص بعض الإشكالات، من حيث عدم وجود مرجعية محددة يتم على أساسها بناء فواصل واضحة بين المجالين.

وقد أشار إليه إبراهيم أنيس في حديثه عن الصعوبات التي جابهها الفلاسفة حين أرادوا تقنين طريقة حصر الدلالة، حيث رأى أنهم صادفوا «(في شأنها بعض العنت والمشقة حين حاولوا أن يصبوا تأملاتهم وخواطهم في ألفاظ محددة الدلالة، فصالوا وجالوا بين الجزئي والكلبي والمفهوم والمصدق)»³⁸.

وعليه تنقسم دلالة اللفظ تلقائيا إلى دلالة فردية ودلالة مشتركة، فالأولى يحققها اللفظ مستقلا فكلمة الطالب تعني المفهوم المعروف من كونها الباحث عن العلم الطالب له دون أي وصف يقترن له، أما إن قلنا تحصل الطالب على درجات جيدة في الامتحان، فإن دلالة الطالب تتحدد في إطار مجموع الدلالات التي يصطف ضمنها.

أما دلالات المعاني فقد حصرها الجاحظ في خمسة هي «(أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال، ولكل واحد من هذه الخمسة صورة بئنة من صورة صاحبها، وحلية مخالفة لخلية أختها)»³⁹.

فدلالات المعاني أوسع من دلالات الألفاظ، وإن ارتبطا ببعضهما تلقائيا، فدلالة اللفظ المفرد تحيل على دلالة المعنى المفرد، ودلالة اللفظ ضمن مجموعة من الألفاظ يحيل إلى دلالة المعنى ضمن مجموعة المعاني المقابلة، والمعنى المقابل للفظ تخصيصيا يكون مرتبطا بما استدل عليه كلاميا، وهذه الدقة في الاتصال هي التي تحدد المركزية، لأن المعنى المركزي «(هو العامل الرئيسي للاتصال اللغوي، والممثل الحقيقي للوظيفة للغة وهي التفاهم ونقل الأفكار)»⁴⁰.

وارتباط الدلالة باللفظ والمعنى هو ارتباط تواصل وليس ارتباط اندماج، فالدلالة هي الصورة الذهنية لعلاقة اللفظ بالمعنى في إطار التكامل بين وظيفة الطرفين، وعليه تتعدد الدلالات تبعا لتعدد هذه العلاقات، ثم تتحدد علاقة أخرى هي علاقة الدلالات ببعضها البعض، فالعلاقة داخلية متعددة. وتختلف الدلالات وفقا لماهية العلاقة بين اللفظ والمعنى، فقد قسم أبو حامد الغزالي الدلالة إلى ثلاث دلالات:

– «المطابقة، وهو دلالة اللفظ على معناه الحقيقي أو المجازي، كدلالة لفظ (الإنسان) على (الحيوان الناطق).

– التضمن، وهو دلالة اللفظ على بعض معناه الحقيقي أو المجازي، كدلالة لفظ (الإنسان) على (الحيوان فقط، أو على)الناطق).

– الالتزام، وهي دلالة اللفظ على معنى خارج عن معناه الحقيقي أو المجازي، إلا أنه لازم له عقلاً، أو عرفاً. وسميت (دلالة التزام)؛ لأن المعنى المستفاد لم يدل عليه اللفظ مباشرة، ولكن معناه يلزم منه في العقل، أو العرف هذا المعنى المستفاد⁴¹

وقد عرض السجلماسي في المنزح دلالة التضمن تحت نوع منفصل بذاته، والمندرج تحت الجنس العالي المدعو: الإيجاز، فرأى أن التضمن⁴² يحمل معنى الاندماج أو الاندراج تحت بند الضمن وهو يبين بذاته أو يحمل معنى الاشتراك في المعاني وهو محتاج للتفصيل، ويقسم حسب توجه الموطئ وفاعله، فينقسم إلى ظاهر صريح وآخر خفي غير جلي، يحمل معنى اللزوم أو التضمن في مقابل دلالة المطابقة التي تحمل دلالة المعنى الأعم على الأخص أو الجزء على الكل كدلالة الرجل على جنس الإنسان.

وإن كانت تعامل السجلماسي مع دلالات التضمن والمطابق إضافة إلى الدلالة التصريحية على أساس العلم المعنوي بها، فإنه لم يتخل عن بصمته الخاصة في إدراج "الموطئ" ضمن إيجاءات كل دلالة على حدة، ومن خلال هذا الموطئ تتحدد العلاقات بين الدلالات، فحين يكون الموطئ بمعنى الإيداع في الضمن تكون الدلالة تصريحية، وحين يكون الموطئ بمعنى اشتراك الاسم في معان مختلفة تكون الدلالة تضمينية أو لزومية.

وقد أحال كتاب المنزح إلى بعض الدلالات الأخرى، نذكر منها:

أ- **دلالة الاقتضاب:**⁴³ هو جنس متوسط تحت الجنس العالي الإشارة، و«لأن الدلالة مرتبطة ذاتيا بالإشارة، بل إن العديد من الثقاة لا يفرقون بين الدلالة والإشارة، واضعين كلا منهما تحت مفهوم أوسع للإشارة»⁴⁴، فإن دلالة الاقتضاب بصفتها الإشارية تحمل إحالة تلميحية الى معنى لا يستدعي الاطالة والتبرير، طالما يستطيع تحقيق فعالية تبليغية، ويعبر السجلماسي عن الدلالة المقتضبة بالصور التالية، وهي:

أ - **الكناية:** من حيث « اقتضابا لدلالة على ذات بما (له) إليه نسبة، وأكثر ذلك جنسية»⁴⁵، ومثال ذلك { إِذْ قَالُوا جُلُودِهِمْ لِمَا شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا }⁴⁶، وقد ذكر الجلود كناية عن الفروج، وفي ذلك تهذيب لفظي حيث يشار إلى المقصود بلفظ يدل عليه رمزا أو إيجاء، بغية تحقيق الحياء القرآني المعهود.

ب - التبييع⁴⁷: هو التعبير عن اللفظ بلفظ آخر هو ردف له، مثل التعبير عن طول العنق بعبارة مهوى القرط، واقتضاب الدلالة في هذا السياق هو في تغيير وجهة التعبير من المعنى المركزي الرئيسي الى معنى آخر مقارب له، ويؤدي نفس دلالته، بطريقة تبليغية ذكية تجمع بين الجمال ووضوح القصد.

ج - التعريض⁴⁸: وهي اقتضاب الدلالة على العلاقة بين الطرفين الدلالة والمعنى المدلول عليه، وسمي بالتعريض ((لأنك تميل الكلام الى جانب وأنت تشير به الى جانب آخر))⁴⁹، ومثال ذلك قوله تعالى: {دُقْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ}⁵⁰ فعبر بالعزيز والكريم وقصد نقيضه وهو المهان والدليل، واقتضاب الدلالة حدثت برمزية الإشارة الى الدلالة "أ" وقصدية الإشارة إلى الدلالة "ب".

د - التلويح: ويعرفه السجلماسي بكونه ((اقتضاب الدلالة على الشيء بنظيره، وإقامته))⁵¹، واقتضاب الدلالة في هذا السياق عكس ما يعرضه التعريض، فإذا كان هذا الأخير ينحو بالكلام من مقصده الأصلي إلى مقصد يعاكسه، فإن التلويح يحمل دلالة معينة، وتعبيرا عنها يبحث عن صورة مشابهة لها، تحمل نفس التجلي والتعبير

هـ - دلالة المساواة: وذلك بمساواة المعنى الأول بالمعنى المقابل له، ويختلف هذا عن مساواة الألفاظ بالمعاني، لأن الدلالة ترتبط بالمعاني وهذا الارتباط عكسي، إذ ((كلما توسعت الدلالة صَغُرَ المعنى والعكس صحيح))⁵².

ومساواة المعاني ومعادلة الدلالة وفق رؤية أبي القاسم تحققها إغارة اللفظ الذي حقق معنى الجزء الأول إلى الجزء الثاني، فيوظفها للدلالة على نفس المفهوم ولكن بمعنى مكافأة الشيء بضده على الفعل وليس مساواة للفعل الأول في حد ذاته بمقاييسه، التي مثل لها بقوله تعالى: {فَإِنْ اعْتَدُوا عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِمْ يَمْثُلُ مَا اعْتَدُوا عَلَيْكُمْ}⁵³، فدلالة الفعل ورد الفعل في العبارة الأولى هي نفسها دلالة الفعل ورد الفعل عليها في العبارة الثانية.

و - دلالة الاتساع⁵⁴: ويرى السجلماسي أنها توجه الذهن إلى عديد الاحتمالات من المعاني واتساع الدلالة يجعل قراءة النص أكثر تشعبا وثرأ، بحيث يسمح المجال للذهن الفردي أنينحو في فكره ما يشاء من تأويل، يكون قد استوفى شروط التموضع ضمن هذه مجال هذه الدلالة، ويستشهد أبو القاسم في هذا السياق بكتاب الخصائص لابن جني، حيث يرى أن الدلالة يجب ألا تحمل ترجيحاً، لأنها تنفي مفهوم الاتساع.

وقد قسم السجلماسي هذه الدلالة إلى قسمين:

1- اتساع أكثرى⁵⁵: بأن يتحد اللفظ اتحادا تاما ولكن يختلف في تأويله، وعلاقة اللفظ بالمعنى في هذه الحالة هو الذي حدد تفاضل الدلالة في الاتساع والتقليل.

2- اتساع أقلى⁵⁶: بأن يأتي اللفظ على صورة ويرجى غيرها، فلا يكون تاما بل يحمل على محمل التأويل الضيق.

وعلى كل فقد تعددت الدلالات في كتاب المنزع، بتعدد الأجناس والأنواع، وتوزعت حسب توجه العلاقة بين اللفظ والمعنى.

خاتمة

في خضم التنقيب عن التفاعلات الشائبة في كتاب المنزع وجدنا الكثير من الملامح التي تجسد العلاقة بين قطبي الرسالة الكلامية: اللفظ والمعنى، والتي تولد عنها العديد من التفرعات التي صنعتها هذه العلاقة فمنها علاقة يفضل فيها اللفظ على المعنى، ومنها علاقة يفضل فيها المعنى على اللفظ ومنها ما يتساويان وهكذا بما يحقق عملية تناسب بين الفاعلين، تتأرجح فيها كفة واحد على آخر، بما تتطلبه احتياجات الخطاب البلاغي.

لقد تشعبت العلاقة بين اللفظ والمعنى في كتاب المنزع إلى فروع عدة تتماشى وفق سلطة كل ظرف على نفسه من جهة وعلى الطرف الآخر من جهة أخرى، وتتداخل الدلالات بين مطابقة وتضمين وبين اقتضاب واتساع وغيرها من فروع الدلالات البلاغية التي تتوزع حسب فعالية الخطاب ودرجة تأثيره لقد رأى السجلماسي أنّ وظيفته الأساسية كناقذ بلاغي تستدعي حتما أن يولي قضية اللفظ والمعنى المكانة التي تستحقها، ليس تفضُّلاً عليها وإنما للوظيفة التي تؤديها في تبيين ملامح الكلام العربي بكل غاياته التواصلية سواء أكانت كلاما عاديا أم أدبيا، وإن كان هذا الأخير أكثر احتواء لهذه القضية لتوسع مجالات الأخذ والرد فيه، بناء على حاجته الجمالية إليها، ولهذا كان المنزع البديع صورة جلية لتجاوزات هذه العلاقة في صورها المتعددة وبحسب تفاعل كل طرف مع ذاته ومع غيره.

هوامش:

¹الباقلائي، إعجاز القرآن، دت، دار المعارف، مصر، ص 35.

²الجاحظ، الحيوان، ج 3، تح عبد السلام هارون، 1965، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، ط2، ص 131.

- ³الأخضر الجمعي، اللفظ والمعنى في التفكير النقدي البلاغي عند العرب، 2001، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا، ص 56.
- ⁴العسكري، كتاب الصناعتين، تح: علي محمد وآخرون، 1986، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، لبنان، ص 51.
- ⁵، ابن خلدون، المقدمة، ص 794،795
- ⁶المرجع نفسه، ص 795.
- ⁷أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، 1413 هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 65.
- ⁸أحمد مطلوب J معجم المصطلحات البلاغية، ج1، 1983، مطبعة المجمع العلمي العراقي، العراق، ص 20.
- ⁹عمايش الحسن، قدامة ونظرية المعنى، 2005، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية سوريا، المجلد 27، العدد 2، ص 48.
- ¹⁰قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تح محمد خفاجي، د ت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 153 وما بعدها.
- ¹¹قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تح محمد خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ت، ص 65 - 66.
- ¹²بدوي طبانة، قدامة بن جعفر والنقد الأدبي، 1963، مكتبة الأجلو المصرية القاهرة، ط 3، ص 295.
- ¹³ابن الأثير، الجامع الكبير في صناعة المنظوم والمنثور، تح مصطفى جواد وجميل سعيد، 1956، مطبعة المجمع العلمي العراقي، العراق، ص 21.
- ¹⁴ابن رشيق، العمدة في نقد الشعر، وآدابه، تح محمد عبد الحميد، 1981، دار الجيل، سوريا، ط1، ص124.
- ¹⁵عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، تصحيح محمد رضا، 1988، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، ص 2 - 3.
- ¹⁶المرجع نفسه، ص 5.
- ¹⁷المرجع نفسه، ص 102.
- ¹⁸إبراهيم خليل، قواعد التماسك النحوي عند عبد القاهر الجرجاني في ضوء علم النص، دراسات، العلوم الإنسانية، المجلد 34، 2007، ص 627.
- ¹⁹حازم القرطاجني، منهاج البلغاء، تحقيق ابن الخوجة، 1986، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط3، ص 199.
- ²⁰السجلماسي، المنزغ، تح علال الغازي، 1980، مكتبة المعارف الرباط، المغرب، ط1، ص 116.
- ²¹المصدر نفسه، ص 183.
- ²²المصدر نفسه، ص 267.
- ²³حسين الزيايدي، المعنى في النقد القديم حتى القرن السابع، 2007، رسالة دكتوراه، جامعة الكوفة، العراق، ص 164.
- ²⁴المنزغ، ص 387.
- ²⁵المصدر نفسه، ص 386.

- ²⁶ ينظر المصدر نفسه، ص 289 _ 290.
- ²⁷ ينظر المصدر نفسه، ص 341
- ²⁸ المصدر نفسه، ص 182
- ²⁹ المصدر نفسه، ص 371 و 397.
- ³⁰ المصدر نفسه، ص 267.
- ³¹ المصدر نفسه، ص 235.
- ³² المصدر نفسه، ص 262.
- ³³ المصدر نفسه، ص 182.
- ³⁴ المصدر نفسه، ص 263.
- ³⁵ المصدر نفسه، ص 183
- ³⁶ المصدر نفسه، ص 333.
- ³⁷ المصدر نفسه، ص 373.
- ³⁸ إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، 1984، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط 5، ص 152.
- ³⁹ الجاحظ، البيان والتبيين، تح:عبد السلام هارون، ج 1، 2003، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص 76.
- ⁴⁰ أحمد عمر، علم الدلالة، 1998، مطبعة عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 5، ص 36.
- ⁴¹ الغزالي، المستصفى في الأصول، ص 74.
- ⁴² ينظر المنزغ البديع، ص 213 _ 215.
- ⁴³ المصدر نفسه، ص 262.
- ⁴⁴ جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، تر عباس صادق الوهاب، 1987، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط 1، ص 61.
- ⁴⁵ المنزغ، ص 265.
- ⁴⁶ سورة فصلت، الآية 21
- ⁴⁷ المنزغ، ص 264.
- ⁴⁸ المصدر نفسه، ص 266.
- ⁴⁹ الثعالبي، الكناية والتعريض، تح عائشة فريد، 1998، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص 53.
- ⁵⁰ سورة الدخان، الآية 49.
- ⁵¹ ينظر المنزغ، ص 266.
- ⁵² جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، ص 64.

⁵³ سورة لبقرة، الآية 194

⁵⁴ ينظر المتنوع، ص 429.

⁵⁵ المصدر نفسه ، ص 430.

⁵⁶ المصدر نفسه، ص 437.